

العلاقات الرسمية الفلسطينية - الاردنية من الدورة الـ ١٧ للمجلس الوطني الفلسطيني لغاية ايقاف مسيرة التحرك السياسي المشترك

دخلت العلاقات الفلسطينية - الاردنية، غداة انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السابعة عشرة في عمان، من ٢٢ - ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤، طوراً جديداً في مسارها بشكل عام. فخلال جلسة افتتاح تلك الدورة ألقى الملك حسين خطاباً سياسياً مطولاً، استغرق ٩٥ دقيقة، وجعل كنهه أهمية اعتبار القرار ٢٤٢ اساساً للتسوية السلمية العادلة في الشرق الاوسط. وحرص الملك، بوضوح، خلال خطابه ذلك، على تأييد الاستقلالية السياسية لقرار منظمة التحرير الفلسطينية، وضرورة الحفاظ على قرارها الوطني، معتبراً م.ت.ف. «الطرف المخول بالتحدث عن القضية الفلسطينية». وعرض الملك اقتراحاً واضحاً وصريحاً، يقوم على ضرورة ايجاد تنسيق للتحرك السياسي الفلسطيني - الاردني، مؤكداً «أن ذلك من شأنه الوصول الى استرجاع الارض المحتلة». وقال، في سياق خطابه: «لنكن صريحين معكم، أيها الاخوة، حول قضيتكم المقدسة التي تهمنا مثلما تهمكم. ان الموقف الدولي، بعمامة، يرى ان في الامكان استرجاع الارض المحتلة من خلال صيغة اردنية - فلسطينية ترتب على الطرفين التزامات يعتبرها العالم ضرورية للوصول الى تسوية عادلة ومتوازنة. فاذا توفرت لديكم القناعة بهذا الخيار، فوق ما بيننا من اواصر كاسترتين وما يجمعنا من وحدة في المصير والغايات، فنحن مستعدون للسير معاً على هذا الطريق والخروج الى العالم بمبادرة مشتركة، نعيء لها الدعم والتأييد. أما اذا كنتم تعتقدون بأن المنظمة قادرة على السير بمفردها، فنقول لكم على بركة الله، ولكم منا الدعم والتأييد، وسيظل القرار، أولاً وأخيراً، لكم، وسيكون محل احترامنا، مهما كان، لأنه صادر عن مجلسكم الموقر الممثل للشعب الفلسطيني» (الدستور، عمان، ٢٣/١١/١٩٨٤)

وتوقف المجلس الوطني ازاء خطاب الملك، وأحال مقترحاته الى اللجنة التنفيذية لدراستها «والتصرف معها بما يخدم مصالح شعبنا، وفق المقررات السابقة ومقررات القمة» (شؤون فلسطينية، العدد ١٤٠ - ١٤١، تشرين الثاني/كانون الاول - نوفمبر/ديسمبر ١٩٨٤، ص ١٦٨). وبذلك تمت احالة المقترحات الاردنية الى اللجنة التنفيذية الجديدة، دون تقييدها بأية شروط مسبقة.

التمهيد للاتفاق الفلسطيني - الاردني

بعد مرور نحو شهر على انتهاء أعمال المجلس الوطني الفلسطيني، استقبل الملك حسين، مساء ٢٢/١٢/١٩٨٤، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات. وحضر المقابلة، من الجانب الاردني، رئيس الوزراء أحمد عبيدات، ورئيس الديوان الملكي مروان القاسم، ووزير البلاط عدنان ابو عودة، والقائد العام للقوات المسلحة الفريق أول زيد بن شاكر، ومن الجانب الفلسطيني، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الشيخ عبد الحميد السائح، وعضوا اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. عبد الرزاق يحيى وفهد القواسمي، وعضوا اللجنة المركزية لـ «فتح» خليل الوزير (ابو جهاد) وهاني الحسن.

وصرح عرفات، قبيل بدء الاجتماعات، بأن اجتماعات اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. تمخضت عن قرارات هامة، وأن لجنة شكلت لبدء حوار مفتوح مع المسؤولين الاردنيين حول الصيغة التي طرحها الملك حسين في حفل افتتاح الدورة الـ ١٧ للمجلس الوطني الفلسطيني في عمان (النهار، بيروت، ٢٤/١٢/١٩٨٤). وتوقعت